الأمم المتحدة

A/67/91–E/2012/13

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 May 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٦٢ من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت**
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠١١/٤١، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وطلبت الجمعية العامة أيضا، في قرارها ٦٦/٢٢٥، إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في دورتها السابعة والستين. ويُقدَّم هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عملا بقراري الجمعية والمجلس.

* A/67/50.

** E/2012/100.

200612 190612 12-34395 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل خلال الفترة الممتدة من ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢*

موجز

كانت لاحتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، واتباعها لسياسات واتخاذها لتدابير تنتهك عددا من أحكام القانون الإنساني الدولي تداعيات اجتماعية واقتصادية سلبية على الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قُتِل ١٢٢ فلسطينيا من بينهم ١٢ طفلا، وجُرح ٢ ٠٧٧ آخرون من بينهم ٣٦٢ طفلا. وبحلول شهر شباط/فبراير ٢٠١٢، بلغ عدد الفلسطينيين الذين كانوا ما زالوا محتجزين في السجون الإسرائيلية ٤ ٤١١ شخصا، وتُشير تقارير إلى حدوث انتهاكات لحقوقهم. وفي عام ٢٠١١، قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير أكثر من ٦٢٠ مبنى من المباني التي يملكها الفلسطينيون، أي ما يمثل زيادة بنسبة قدرها ٤٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠. وتعرض ما مجموعه ١ ١٠٠ فلسطيني للتشريد بسبب هدم المنازل، وتشرّد ١٤٠ فلسطينيا آخرون بسبب عنف المستوطنين.

ويُقيم نحو ٥١٩ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في ١٤٤ مستوطنة غير قانونية وفي نحو ١٠٠ بؤرة استيطانية موجودة في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وشهدت سنة ٢٠١١ زيادة في النشاط الاستيطاني، مقارنة بالسنة السابقة، الأمر الذي يشكل تهديدا لوحدة الأرض الفلسطينية. وتواصل أيضا تزايد عنف المستوطنين، مع استمرار الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية.

* تود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإعراب عن تقديرها للمساهمات الفنية التي قدمها كل من إدارة الشؤون السياسية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وجامعة الدول العربية.

وواصلت إسرائيل بناء الجدار الذي يبلغ طوله ٧٠٨ كيلومترات، ويوجد ٨٥ في المائة منه داخل حدود الضفة الغربية. ويعزل الجدار القرى والموارد الطبيعية ويفصل في الوقت نفسه القدس الشرقية عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

واستمر الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ فوز حركة حماس في الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في تسليط عقوبة جماعية على السكان المدنيين.

وعلى امتداد سنة ٢٠١١، ارتفع عدد العقبات الإسرائيلية التي تعوق حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية لتصل إلى ما مجموعه ٥٢٠ عقبة مختلفة الأنواع.

واستمرت إسرائيل في استغلال وتهديد الموارد الطبيعية أيضا في الأرض المحتلة. وإضافة إلى ذلك، لا يزال الفلسطينيون والسوريون الذين يعيشون تحت الاحتلال يعانون من التمييز فيما يتعلق بتخصيص المياه.

ولا يزال النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قابل للاستدامة ويعكس اقتصادا يتعاق من مستويات متدنية قاطرته في ذلك هي أساسا القطاع غير القائم على التبادل التجاري. وظلت معدلات البطالة مرتفعة، ولا تزال معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وخاصة في قطاع غزة، مقلقة.

وواصلت إسرائيل ممارساتها الاستيطانية التوسعية في الجولان السوري المحتل، بينما ظل السكان العرب السوريون يعانون من التمييز والقيود المفروضة على إمكانية الحصول على الموارد، التي تشمل الاستحواذ على الموارد من أجل استخدام المستوطنين الإسرائيليين لها حصريا.

أولا – مقدمة

١ – أعرب كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤١/٢٠١١، والجمعية العامة، في قرارها ٢٢٥/٦٦، عن قلقهما إزاء تلك الممارسات التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل، والتي تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. وتشمل تلك الممارسات التسبب في وفاة المدنيين وإصابتهم بجروح، ومن بينهم الأطفال والنساء، الذين يجب حمايتهم جميعا وفقا للقانون الإنساني الدولي. وأعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء ”تزايد حوادث العنف [...] من قبل المستوطنين الإسرائيليين المسلحين غير القانونيين [...] ضد المدنيين الفلسطينيين [...] وضد ممتلكاتهم“، وأعرب المجلس عن قلقه أيضا لأن آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال ونساء، لا يزالون محتجزين في ظل ظروف قاسية. ويساور المجلس والجمعية القلق أيضا بسبب تسريع إسرائيل وتيرة بناء المستوطنات؛ وتشييد الجدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة؛ واستغلال الموارد الطبيعية؛ وتزايد ممارسة هدم المنازل والمؤسسات الاقتصادية والأراضي الزراعية والبنية التحتية؛ وإلغاء حق الفلسطينيين في الإقامة في القدس الشرقية المحتلة وما حولها؛ واستمرار السياسة الإسرائيلية المتمثلة في إغلاق المناطق وفرض قيود صارمة على تحرك الأشخاص والبضائع بما في ذلك الحصار المفروض على قطاع غزة. وسلط المجلس والجمعية الأضواء أيضا، من خلال قراريهما ٤١/٢٠١١ و ٢٢٥/٦٦، على ما تخلفه الممارسات الإسرائيلية من آثار ضارة على الموارد الطبيعية وعلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل.

٢ – وطلب المجلس والجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرين عن تنفيذ قراريهما ٤١/٢٠١١ و ٢٢٥/٦٦ يتناولان ممارسات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تتنافى مع هذين القرارين.

ثانيا – الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

القتلى والجرحى

٣ – في الفترة ما بين ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، قُتل ١٢٢ فلسطينيا وجرح ٢ ٠٧٧ آخرون كنتيجة للنزاع المباشر. وبينما تُعزى أغلبية الخسائر البشرية إلى قوات الأمن الإسرائيلية، فإن حالة وفاة واحدة و ٢٠٥ إصابة بجروح كانت ناتجة عن هجمات المستوطنين. ومن بين الضحايا، قُتل ١٢ طفلا وجرح ٣٦٢ آخرون. وفي

الفترة نفسها، قُتل ٦ إسرائيليين، من بينهم طفلان، وجرح ٦٦ إسرائيليا من بينهم طفلان[١].

٤ - ويُعزى زهاء ثلثي الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى عنف المستوطنين أو إلى الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك الخسائر البشرية المتكبَّدَة خلال الاشتباكات التي وقعت أثناء مظاهرات نُظِّمت احتجاجاً على اعتداءات المستوطنين، والاستيلاء على الأراضي، والقيود المفروضة على الحركة بهدف حماية المستوطنات وتوسُّعها[٢]. ووفقا للأمر العسكري الإسرائيلي رقم ١٠١ (١٩٦٧)، تُعرّف السلطات الإسرائيلية التجمعات والمظاهرات في الأرض المحتلة، التي لم تحصل على تصريح من القائد العسكري الإسرائيلي، بأنها تجمعات غير قانونية، حتى لو كانت غير عنيفة، وتقوم بتفريق معظمها بالقوة[٣].

٥ - أما في قطاع غزة، فإن الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين تعزى أساسا إلى الغارات الجوية الإسرائيلية والتوغلات العسكرية والاغتيالات خارج نطاق القضاء. وكان من بين تلك الخسائر ٢١ فلسطينيا، من بينهم ٧ أطفال وامرأتان، تعرضوا لطلقات نارية وقُتلوا في مناطق في قطاع غزة تقيّد إسرائيل إمكانية الوصول إليها[٢].

الاعتقالات والاحتجازات

٦ - خلال عام ٢٠١١، نفذت القوات الإسرائيلية ما يناهز ٢٠٠ ٤ عملية تفتيش واعتقال في كافة أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، اعتقلت أثناءها عددا يفوق ١٥٠ ٣ فلسطينيا[٢]. وحتى شباط/فبراير ٢٠١٢، كان ٤١١ ٤ فلسطينيا ما زالوا محتجزين في السجون الإسرائيلية، من بينهم ١٨٣ قاصرا[٤].

٧ - ويسمح القادة العسكريون بالاحتجاز الإداري، ويظل المحتجَزون في السجن، دون محاكمة أو توجيه تهم إليهم، لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لعدد غير محدود من المرات.

---

(١) قدم هذه المعلومات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، من قاعدة بياناته عن حماية المدنيين: قاعدة البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية، المتاحة من الموقع الشبكي: www.ochaopt.org/poc.aspx?id=1010002.

(٢) قدّم هذه المعلومات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢.

(٣) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، *The State of Human Rights in Israel and the OPT*، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الصفحة ٥٠، وهو متاح على الموقع التالي: www.acri.org.il.

(٤) أرقام سجلها مركز بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، وهو متاح من الموقع الشبكي: www.btselem.org/statistics/minors_in_custody و www.btselem.org/statistics/detainees_and_prisoners.

وبينما يحق للمحتجزين الطعن في أمر الاعتقال لدى محكمة عسكرية، لا يستطيع محاميوهم الاطلاع على المعلومات التي يستند إليها قرار الاحتجاز[٥]. وحتى شباط/فبراير ٢٠١٢، كان عدد الفلسطينيين المحتجزين إداريًّا المعتقلين في السجون الإسرائيلية يبلغ ٣٢٠[٦].

٨ - وفضلا عن ذلك، فإن السياسة الإسرائيلية المتمثلة في نقل السجناء الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية تشكل انتهاكا لالتزامات إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بموجب المادة ٧٦ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس١٩٤٩ (اتفاقية جنيف الرابعة)[٧]. وهذه السياسة لا تتسبب في شقاء السجناء فحسب وإنما أيضا في شقاء أفراد أسرهم الذين لا يملكون أي حق تقريبا في زيارتهم، وأما الحقوق المسموح بها رسميًّا فهي تغدو غير مجدية بسبب النظام المُضني الذي تفرضه إسرائيل فيما يتعلق باستخراج التراخيص ومنح الإذن بالزيارة، كما ورد في تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (انظر الوثيقة A/66/358، الفقرة ١٨).

٩ - ولا يزال الأطفال الفلسطينيون الذين تحتجزهم إسرائيل يتعرضون أيضا ''باستمرار لسوء المعاملة أثناء إلقاء القبض عليهم، ونقلهم واستجوابهم''، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والإساءات اللفظية، وكذلك التهديد والترهيب والحبس الانفرادي، وقد تصل هذه المعاملة في بعض الحالات إلى حد التعذيب[٨].

١٠ - ويخضع الأطفال الفلسطينيون، على الاختلاف من الأطفال الإسرائيليين، للقانون العسكري الإسرائيلي، الذي يوفر للقصر وسائل حماية أقل بكثير من تلك التي يوفرها القانون الجنائي الإسرائيلي (انظر الوثيقة A/66/358، الفقرة ٣٥). وفي المتوسط، بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية ١٩٢ طفلا على امتداد عام ٢٠١١[٩]. ومنذ عام ٢٠٠٠، قامت السلطات الإسرائيلية باعتقال ومقاضاة نحو ٧ ٥٠٠ طفل فلسطيني[١٠].

---

(٥) *The State of Human Rights in Israel and the OPT*، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٦) انظر www.btselem.org/statistics/detainees_and_prisoners.

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٣.

(٨) للحصول على مزيد من التفاصيل، انظر الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين ''حسب أقوالهم: تقرير عن حالة الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية'' (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، الصفحة ٣.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

وتشير التقديرات إلى أن ٩٩,٧٤ في المائة من القضايا المرفوعة ضد القصر في الضفة الغربية انتهت بإدانتهم، وصدرت أحكام بسجن الأطفال في ٩٨ في المائة من القضايا. وهذه النسبة مختلفة تماما عن نسبة الأحكام بالسجن الصادرة ضد الأطفال الإسرائيليين التي تبلغ ٦,٥ في المائة[١١].

التدابير الإدارية والتشريعية الإسرائيلية

١١ - تزداد حدة العنف الذي يمارسه المدنيون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين بسبب وجود نظام قانوني مزدوج، أي محاكم مدنية للمدنيين الإسرائيليين ونظام قضائي عسكري يوفر حماية أقل للفلسطينيين[١٢]. وكثيرا ما يكون تقديم شكوى ضد المستوطنين أو ضد عسكري إسرائيلي عملية معقدة ومخيفة بالنسبة لكثير من الفلسطينيين. ولهذا يحجم العديد منهم عن القيام بهذه العملية.

١٢ - وتروّج إسرائيل لإقامة نموذج لاستصلاح الأراضي يُقصي الفلسطينيين والقبائل البدوية ويمارس التمييز ضدهم ويستبعدهم[١٣]. ونظام تقسيم الأراضي وتخطيطها الذي تقوم إسرائيل بتطبيقه في المنطقة جيم[١٤] والقدس الشرقية يعرقل نمو وتنمية الفلسطينيين، بينما يوفر معاملة تفضيلية للمستوطنات الإسرائيلية. وتتضمن هذه المعاملة التفضيلية الموافقة على الخطط الرئيسية وتوفير البنية التحتية الضرورية، والمشاركة في عملية التخطيط، وتخصيص الأراضي والموارد المائية[٢].

١٣ - وتحول القيود المذكورة آنفا دون القيام بأنشطة اجتماعية واقتصادية فلسطينية في ٧٠ في المائة من المنطقة جيم[١٥]. وفي القدس الشرقية المحتلة، جرى الاستيلاء على ٣٥ في المائة من أراضي المدينة لإنشاء مستوطنات إسرائيلية، وخُصِّصت نسبة قدرها ٢٢ في المائة

---

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(١٢) قدمت هذه المعلومات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠١٢.

(١٣) معلومات أفادت بها المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق عن البعثة التي قامت بها إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، وهي متاحة على الموقع الشبكي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11815&LangID=E.

(١٤) تقع المنطقة جيم، التي تضم الأغلبية الساحقة من أراضي الضفة الغربية، تحت السيطرة الكاملة للجيش الإسرائيلي، حتى في ما يتعلق بالشؤون المدنية.

(١٥) منظمة العمل الدولية، "The situation of workers of the occupied Arab territories"، (٢٠١١)، الصفحة ٣، وهو متاح من الموقع الشبكي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_155419.pdf.

من الأراضي لإقامة مناطق خضراء وبنية تحتية عامة، في حين خصصت نسبة قدرها ١٣ في المائة فقط من الأراضي التي ضمتها إسرائيل إليها لإنشاءات الفلسطينيين، وهذه النسبة غير كافية لتلبية احتياجات النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين[١٦].

تدمير الممتلكات ومصادرها

١٤ - تحظر المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة تدمير أي ممتلكات ''خاصة ... تتعلق بأفراد ... أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية''.

١٥ - وإجمالا، قامت السلطات الإسرائيلية في عام ٢٠١١ بتدمير ما يزيد على ٦٢٠ مبنى مملوكا لفلسطينيين، بزيادة نسبتها ٤٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠. وشمل ذلك ٢٢٢ منزلا، و ١٧٠ حظيرة حيوانات، و ٤٣ حوضا لتجميع مياه الأمطار، وقاعتي دراسة، ومسجدين. وتضرر نحو ٢٠٠ ٤ شخص من عمليات الهدم هذه[٢].

١٦ - وتمثل الأرقام الواردة أعلاه إضافةً إلى زهاء ٨٠٠ ٢٤ مبنى فلسطيني هُدم في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة، ما بين عامي ١٩٦٧ و ٢٠١٠[١٧]. ووفقا لما تذكره السلطات الإسرائيلية، نُفِّذت عمليات الهدم في عام ٢٠١١ على مبان منشأة دون تصاريح بناء إسرائيلية. وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب للغاية على المقيمين الفلسطينيين الحصول على تلك التصاريح. وكان أكثر من ٦٠ في المائة من المباني المملوكة لفلسطينيين التي هدمت في عام ٢٠١١ يقع في مناطق خصصتها السلطات الإسرائيلية للمستوطنات[٢].

١٧ - وفي القدس الشرقية المحتلة، تبلغ نسبة المنازل التي تفتقر إلى تصاريح البناء، التي يصعب الحصول عليها، ٣٢ في المائة على الأقل من مجموع المنازل الفلسطينية، وهذا الوضع قد يعرِّض ٥٠٠ ٨٦ على الأقل من المقيمين لخطر التشريد، لا سيما وأن عدد أوامر الهدم القائمة لمنازل الفلسطينيين يصل حسب التقديرات إلى ٠٠٠ ٢٠ أمر[١٨].

---

(١٦) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns"، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، الصفحة ٢، وهو متاح من الموقع الشبكي: www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_Jerusalem_FactSheet_December_2011_english.pdf.

(١٧) معلومات أفادت بها اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل، وهي متاحة من الموقع الشبكي: www.icahd.org/?page_id-5508.

(١٨) معلومات أفادت بها اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل، وهي متاحة من الموقع الشبكي: www.icahd.org/?page_id-5374.

١٨ - وقامت السلطات الإسرائيلية بهدم فندق شبرد في القدس الشرقية، وهو أحد المعالم الفلسطينية التاريخية في المدينة، لإفساح المجال أمام بناء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين[١٩].

١٩ - وأفادت السلطة الفلسطينية بأن السلطات الإسرائيلية صادرت نحو ٠٠٠ ٨٩٦ متر مربع من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية خلال عام ٢٠١١[١٩].

٢٠ - تحظر المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة النقل الجبري للمدنيين من أرض محتلة، إلا عند الضرورة لكفالة أمن هؤلاء المدنيين أو لأسباب عسكرية قهرية.

٢١ - وفي عام ٢٠١١ أُخضع نحو ١ ١٠٠ فلسطيني، أكثر من نصفهم أطفال، للتشريد القسري نتيجة لهدم المنازل في الضفة الغربية. ويزيد هذا العدد بمقدار الضعف على عدد الأشخاص الذين شُردوا في عام ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، أُخضع في عام ٢٠١١ ١٤٠ فلسطينيا للتشرد القسري نتيجة لعنف المستوطنين الإسرائيليين[٢].

٢٢ - وتشهد أوضاع قرى الرعي المتبقية في المنطقة جيم، وعددها ١٥٥ قرية، تدهورا منذ عام ٢٠٠٠، بحيث أُجبر نصف سكانها على ترك مناطق الرعي في الضفة الغربية، وفقدوا قطعانهم وانتهى بهم المطاف في بلدات وقرى صغيرة رغما عنهم، وهو ما فرض عليهم أسلوب حياة يتسم بقلة الحركة. ويعزى ذلك جزئيا إلى سياسة إسرائيلية يجري بمقتضاها الهدم الممنهج لمرافق المياه التقليدية للبدو القائمة على استخدام أحواض تجميع مياه الأمطار، وهي مرافق لا غنى عنها للحفاظ على أسلوب حياتهم البدوي والزراعي (انظر الوثيقة A/66/358، الفقرة ٤٢). ويمكن أيضا أن يشرَّد عددٌ يصل إلى ٣٠٠ ٢ شخص من البدو الذين يعيشون على أطراف مدينة القدس، أغلبهم لاجئون، تشريدا قسريا في عام ٢٠١٢ إذا استمرت السلطات الإسرائيلية في تنفيذ خططها الاستيطانية التي تفيد بها التقارير. ويواجه أيضا سكان القرى الواقعة في غور الأردن احتمال تعرُّض مساكنهم للمزيد من الهدم مع استمرار توسع المستوطنات[٢٠].

٢٣ - وقد اعتُبر الفلسطينيون الذين كانوا موجودين فعليا في القدس الشرقية المحتلة لدى احتلالها في عام ١٩٦٧ مقيمين إقامة دائمة. ووفقا للقانون الإسرائيلي، يعتبر المقيمون إقامة دائمة مواطنين أجانب يرغبون في العيش في إسرائيل ولكنهم لا يهاجرون إلى البلد بموجب

(١٩) معلومات قدمتها السلطة الفلسطينية، ٢٠١٢.

(٢٠) معلومات أفادت بها منظمة العفو الدولية، وهي متاحة في الموقع الشبكي: www.amnesty.org/en/news/record-number-palestinians-displaced-demolitions-quartet-continues-talk-2011-12-13.

قانون العودة. ولذلك تعامل إسرائيل السكان الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية على أنهم مهاجرون (انظر الوثيقة A/66/356، الفقرة ٣٤)[٢١]. ويمكن أن يخسر السكان الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية إقامتهم الدائمة، وهم يخسرونها بالفعل، إذا أقاموا خارج إسرائيل أو القدس الشرقية المحتلة لمدة سبع سنوات، أو إذا حصلوا على الإقامة الدائمة أو الجنسية في بلد آخر. ويمكن أن تُستخدم مقولة عدم ''الولاء لدولة إسرائيل'' كذريعة لإلغاء إقامة الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، وحدث هذا فعلا. وتحظر ذلك الاستخدام الأنظمة المرفقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧[٢٢] ويحتمل أن تعرِّض عددا كبيرا من السكان الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية لخطر إلغاء إقامتهم الدائمة، إذا مارسوا حقهم في حرية التعبير والرأي (انظر الوثيقة A/66/356، الفقرات ٣٥ إلى ٣٧).

٢٤ - وعلاوة على ذلك، تمسكت المحكمة العليا بدستورية قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويحول هذا القانون دون جمع شمل الأسرة في حالة الإسرائيليين المتزوجين من فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة. ويتضرر من هذا القانون تحديدا الفلسطينيون المقيمون في القدس المقترنون بأزواج من بقية الأراضي المحتلة. ومن ثم يضطر أفراد هذه الأسر الفلسطينية إلى السفر إلى الخارج، أو العيش معا بصورة غير قانونية، أو العيش منفصلين. وينتهك هذه القانون الحظر المطلق للتمييز، الوارد في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى الأخص في عدة معاهدات صدقت عليها إسرائيل ويقع عليها التزام بالتقيد بها، ومن بينها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[٢٣] والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢٤] واتفاقية حقوق الطفل[٢٥] على النحو الذي أشار إليه مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط[٢٦].

٢٥ - وفي الفترة الواقعة، ما بين عام ١٩٦٧ ونهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ألغت السلطات الإسرائيلية إقامة نحو ١٤ ٠٠٠ فلسطيني في القدس[٢٧].

---

(٢١) تستند هذه السياسة إلى قضية مبارك عوض التي نظرتها محكمة العدل العليا التي قررت أنه ينبغي تنظيم وضع الفلسطينيين المقيمين وفقا لقانون الدخول إلى إسرائيل (رقم ٥٧١٢-١٩٥٢)، وهو قانون الهجرة.

(٢٢) انظر: صندوق كارنيغي للسلام الدولي، اتفاقيات وإعلانات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ (نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩١٥).

(٢٣) الأمم المتحدة، مجموع المعاهدات، المجلد ٦٦٠، الرقم ٩٤٦٤.

(٢٤) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

(٢٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(٢٦) معلومات قدمها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٢.

(٢٧) ''East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns''، الصفحة ١.

٢٦ - وفضلا عن ذلك، لا يزال من الصعب الحصول على تصاريح الإقامة الدائمة، لا سيما في حالات جمع شمل الأسرة، عندما يتزوج مقدسيون شرقيون بفلسطينيين من أجزاء أخرى من الضفة الغربية أو غزة ويرغبون في العيش معا في القدس الشرقية. ومنذ عام ٢٠٠٣، أعاق تجميد جمع شمل الأسر زيجات ''الإقامة المختلطة''. ولا يزال تسجيل أطفال الأزواج كمقيمين في القدس الشرقية يشكل عملية طويلة وشاقة (انظر الوثيقة A/66/356، الفقرة ٣٨).

٢٧ - ولا تزال أنشطة بناء المستوطنات، التي تستتبع بالضرورة في بعض الأوقات طرد الفلسطينيين من بيوتهم، تهدد المقيمين في القدس الشرقية، وتعرّضهم لخطر التشريد القسري. ويتضرر من ذلك على وجه الخصوص سكان مدينة القدس القديمة وحي سلوان، و ٥٠٠ شخص في حي الشيخ جراح[٢٧].

المستوطنات وعنف المستوطنين

٢٨ - يعتبر قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) المستوطنات الإسرائيلية عائقا خطيرا وغير قانوني أمام تحقيق السلام. ويستند عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على أنه ''لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحِّل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها''. وتُعتبر المستوطنات أيضا جزءا من ''التخوم الجديدة لعمليات سلب السكان التقليديين ممتلكاتهم ... والسيطرة على الأرض الفلسطينية''[١٣].

٢٩ - ويعيش نحو ٥١٩ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في ١٤٤ مستوطنة غير قانونية[٢٨] و ١٠٠ بؤرة استيطانية في أجزاء مختلفة من الأرض الفلسطينية المحتلة. وعادة ما تكون البؤر الاستيطانية مستوطنات أصغر تقبلها الحكومة وتدعمها في حالات كثيرة، متحدية بذلك أحكام القضاء الإسرائيلي في بعض الأحيان، إلا أنها غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي[٢٩].

(٢٨) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة صحفية مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١١، وهي متاحة في الموقع الشبكي: www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Sett_E2011.pdf.

(٢٩) معلومات سجلها مركز بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) وهي متاحة من الموقع الشبكي: www.btselem.org/settlements/statistics.

٣٠ - وقد صادرت السلطات الإسرائيلية نحو ٤٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية بغرض توطين مدنيين إسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، انتهاكا للقانون الإنساني الدولي[٣٠].

٣١ - وعلاوة على ذلك، لا يزال السكان الفلسطينيون يعانون من التمييز المؤسسي بين المقيمين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين، الذي يحابي مصالح المستوطنين على مصالح الفلسطينيين. ويتسم هذا النظام في جملة أمور بوجود نظامين قضائيين منفصلين، أحدهما للفلسطينيين والآخر للمستوطنين الإسرائيليين[٣١]. وتقوم الحكومة الإسرائيلية أيضا بتزويد المستوطنين الإسرائيليين بمزايا كحوافز لتشجيع الهجرة إلى المستوطنات غير القانونية. وتتضمن هذه الحوافز مزايا مالية، وتكاليف إسكان منخفضة، ومستويات معيشية مرتفعة[٣٢].

النشاط الاستيطاني

٣٢ - شهد عام ٢٠١١ زيادة في النشاط الاستيطاني، بحيث حدثت زيادة قدرها ٢٠ في المائة في الإنشاءات الجديدة في المستوطنات، مقارنة بعام ٢٠١٠. ويقع عدد من وحدات الاستيطان المعتزم إنشاؤها في مناطق تُعتبر حيوية لوحدة الأراضي الفلسطينية[٣٣].

٣٣ - وإضافة إلى ذلك، أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي خلال عام ٢٠١١ اعتزامه إضفاء الصفة القانونية رسميا على ١١ بؤرة استيطانية يقيم فيها ٣٠٠ ٢ مستوطن كي تصبح مستوطنات معترفا بها اعترافا كاملا، وإضفاء الصفة القانونية على مئات الوحدات المشيدة بصورة غير قانونية في المستوطنات القائمة[٣٣].

٣٤ - وفي القدس الشرقية المحتلة، وُوفق على إنشاء ٠٠٠ ٤ وحدة سكنية جديدة للمستوطنين خلال عام ٢٠١١. وهذا الرقم هو الأعلى منذ عام ٢٠٠٦ على الأقل[٢٠].

---

(٣٠) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، صحيفة وقائع، ''How dispossession Happens: The Humanitarian Impact of the Takeover of Palestinian Water Springs by Israeli Settlers''، آذار/مارس ٢٠١٢، الصفحة ٤، وهي متاحة من الموقع الشبكي: www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_springs_report_march_2012_english.pdf.

(٣١) *The State of Human Rights in Israel and OPT*، الصفحة ١٢.

(٣٢) تعتبر إسرائيل معظم المستوطنات في الضفة الغربية مناطق ذات أولوية. انظر مركز بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) من موقعه الشبكي: www.btselem.org/settlements/migration.

(٣٣) معلومات سجلتها حركة السلام الآن، وهي متاحة من الموقع الشبكي: peacenow.org.il/eng/2011Summary.

وبدأت الحكومة الإسرائيلية أيضا في تشييد ٥٥ وحدة استيطانية جديدة في ثلاثة مواقع في قلب الأحياء الفلسطينية بالقدس[٣٣].

٣٥ - وأفادت السلطة الفلسطينية بأن السلطات الإسرائيلية قامت على مدى السنوات الثلاث الماضية بالتوسع في المستوطنات الموجودة في الأراضي المحتلة ببناء ٢٨ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة تؤوي نحو ١٠٣ ٠٠٠ مستوطن[٣٤].

عنف المستوطنين

٣٦ - لا يزال تقاعس السلطات الإسرائيلية في مجال إنفاذ القانون إزاء عنف المستوطنين والاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين يديم حالة الإفلات من العقاب في الضفة الغربية المحتلة، مما يشجع على ممارسة المزيد من العنف[٢]. وهو يشكل أيضا انتهاكا مستمرا لأبسط التزام أساسي عليها بموجب القانون الإنساني الدولي وهو الالتزام بحماية سكان مدنيين يعيشون تحت الاحتلال، وتوفير حماية خاصة للأطفال على النحو المحدد في المادة ٧٧ من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا التزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) (انظر أيضا الوثيقة A/66/358، الفقرة ٢٧)[٣٥].

٣٧ - وسُجلت في عام ٢٠١١ زيادة نسبتها ٣٠ في المائة في عدد الهجمات التي قام بها مستوطنون وأسفرت عن وقوع ضحايا فلسطينيين أو أضرار في ممتلكاتهم مقارنة بعام ٢٠١٠[٢]. ويزيد الرقم المسجل في عام ٢٠١١ بأكثر من ١٦٥ في المائة على الرقم المسجل في عام ٢٠٠٩. وقد قام المستوطنون الإسرائيليون بائتلاف نحو ١٠ ٠٠٠ شجرة مملوكة للفلسطينيين، معظمها أشجار زيتون، أو باقتلاعها من جذورها، على نحو أثّر بشدة على أرزاق مئات الأسر الفلسطينية[١٢].

٣٨ - وقام المستوطنون الإسرائيليون بين شباط/فبراير ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢ بتخريب سبعة مساجد وكنيسة وإضرام النار فيها[٣٦].

(٣٤) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، تقرير عن الأنشطة الإسرائيلية في عام ٢٠١١ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، الصفحة ٣.

(٣٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١١٢٥، الرقم ١٧٥١٢.

(٣٦) انظر التقارير الشهرية لمجموعة الرقابة الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات)، هي متاحة من الموقع الشبكي: www.nad-plo.org/monthlyreports.php.

٣٩ - ومن المظاهر الأخرى لهذه الهجمات تكرار تحرش المستوطنين بالأطفال الفلسطينيين وهم في طريقهم إلى المدرسة، وهو ما يُقال إنه ثبَّط الأطفال وعن الانتظام في المدارس وثبطّ أسرهم عن إرسالهم إلى المدارس، مما يشكل بالتالي انتهاكا لحق أولئك الأطفال في التعليم (انظر الوثيقة A/66/358، الفقرة ٢٧).

٤٠ - وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتوثيق عدة حالات ظهر فيها أن الجيش الإسرائيلي قدم دعما مباشرا للمستوطنين عند هجومهم على المجتمعات المحلية الفلسطينية. وركزت القوات الإسرائيلية جهودها على تفريق الفلسطينيين أو إبعادهم من أراضيهم بدلا من توفير الحماية لهم ولممتلكاتهم الخاصة من المستوطنين الإسرائيليين[١٢].

الجدار العازل

٤١ - تواصل إسرائيل، في مخالفة منها لفتوى محكمة العدل الدولية، بناء الجدار العازل البالغ طوله ٧٠٨ كيلومترات في الضفة الغربية، وهو ما يزيد على ضعف طول خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل البالغ طوله ٣٢٠ كيلومترا، وتوجد نسبة تبلغ نحو ٨٥ في المائة من مساره داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، كانت نسبة قدرها ٦١,٨ في المائة من الجدار العازل قد أُنجزت، بينما لا تزال أعمال التشييد جارية في نسبة قدرها ٨,٢ في المائة منه، ولم يكن قد تم بعد بناء نسبة أخرى قدرها ٣٠ في المائة من المخطط تشييدها[٢].

٤٢ - وسيعزل الجدار، عند اكتماله، نحو ١١,٩ في المائة من أراضي الضفة الغربية و ٥٠٠ ٢٧ فلسطيني في ''منطقة التماس''[٣٧]، بينما يؤثر بشكل مباشر على ٨٠٠ ٢٤٧ فلسطيني آخرين[٣٨]. وإضافة إلى ذلك، سيعزل الجدار القدس الشرقية وسكانها الفلسطينيين البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٧٠ نسمة عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة وسيفصل ماديا قرابة ٠٠٠ ٥٥ شخص من سكان محافظة القدس الشرقية عن مركزها الحضري[٢٧].

٤٣ - ويسكن نحو ٥٠٠ ٦ فلسطيني حاليا في المنطقة المغلقة بين الجدار العازل والخط الأخضر[٢].

---

(٣٧) منطقة التماس هي تلك المنطقة من الضفة الغربية الواقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر والمعزولة تماما عن بقية الضفة الغربية.

(٣٨) معلومات سجلها مركز بتسليم، وهي متاحة من الموقع الشبكي: www.btselem.org/separation_barrier/statistics.

٤٤ - ويصل الفلسطينيون إلى الأراضي الواقعة في منطقة التماس عبر ٦٦ بوابة محددة أقيمت في الجدار، أغلبها لا يُفتح إلا في موسم حصاد الزيتون وعادة لفترة محدودة خلال النهار. ويتوقف هذا الوصول أيضا على الحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية. ولتقديم طلب للحصول على هذا التصريح أو تجديده، يجب أن يستوفي مقدمو الطلبات الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية وأن يقدموا وثائق تثبت ''صلتهم بالأرض''[٢]. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية حكما ضد الالتماسات التي قدمتها منظمات إسرائيلية ضد نظام التصاريح هذا[٣٩].

القيود المفروضة على التنقل وسياسات الإغلاق

حصار قطاع غزة

٤٥ - لا يزال الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة يعاقب السكان المدنيين عقابا جماعيا، وذلك في انتهاك لالتزامات إسرائيل القانونية (انظر الوثيقة A/66/370، الفقرة ١٢)، مع تأثيره تأثيرا غير متناسب على الفئات الضعيفة ووكالات المعونة التي تحاول مساعدتها[٤٠].

٤٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، انتقلت إسرائيل من تحديد قائمة ''إيجابية'' للبضائع المسموح بإدخالها إلى غزة إلى تحديد قائمة ''سلبية'' بالبضائع المحظور دخولها. وأصدرت السلطات الإسرائيلية قائمة بالبنود ذات ''الاستخدام المزدوج'' المحظور استيرادها، وما زالت سارية المفعول. وتشمل القائمة بنودا لا يعتبر القانون الإسرائيلي أو أي معيار دولي آخر أنها قابلة للاستخدام المزدوج. وتفتقر القائمة أيضا إلى التحديد، ومن ثم فهي موسعة وتشمل أغلب مواد البناء ومعدات مشاريع المياه والصرف الصحي. ولذا، بينما زادت الواردات إلى قطاع غزة عبر القنوات الرسمية، فإنها ما زالت عند مستوى أقل من ٤٠ في المائة من مستويات ما قبل عام ٢٠٠٧[٢].

٤٧ - وبين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، انخفضت واردات المواد الخام الزراعية وعلف الحيوان إلى قطاع غزة، وهو ما يشير إلى أن القرار السياساتي المتعلق بتخفيف القيود على التجارة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ لم يحسِّن توافر المدخلات الزراعية في قطاع غزة[٤١].

(٣٩) *The State of Human Rights in Israel and the OPT*، الصفحة ٣٦.

(٤٠) معلومات قدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، عام ٢٠١٢.

(٤١) معلومات قدمتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، عام ٢٠١٢.

٤٨ - وأفادت شركات القطاع الخاص الصناعية التي شملها استقصاء في حزيران/يونيه ٢٠١١ بأن نسبة قدرها ٢١ في المائة من المواد الخام الضرورية للإنتاج لم تكن متوافرة على الإطلاق في غزة[٢].

٤٩ - وأدت الحاجة إلى الحصول على موافقات محددة لاستيراد المواد إلى تأخيرات مطولة في مشاريع أساسية تلبي احتياجات إنسانية. وأدى ذلك، علاوة على التأخيرات في الحصول على الموافقة الإسرائيلية على مشاريع البنية التحتية، إلى زيادة التدني في مجالات أساسية تلزم من أجل مشاريع دولية ضرورية من قبيل الإسكان والمياه والصرف الصحي. ومع مرور الوقت، فإن الأموال التي تتعهد الجهات المانحة بتقديمها لمشاريع محددة قد لا تتوافر في المستقبل[٢].

٥٠ - وبنهاية موسمي ٢٠١٠ و ٢٠١١، لم يتجاوز مجموع صادرات المحصول النقدي من أزهار القرنفل وفاكهة الفراولة إلى أوروبا ٢٥ في المائة من مستويات ما قبل الحصار، بينما تبلغ الصادرات من الخضروات ٠,٤ في المائة من تلك المستويات[٤١].

''المنطقة المقيدة الدخول'' داخل قطاع غزة

٥١ - إضافة إلى الحصار، تفرض إسرائيل ''منطقة مقيدة الدخول'' في قطاع غزة وعلى امتداد ساحله. ونتيجة لهذا الإجراء، أصبحت نسبة قدرها ٣٥ في المائة من الأراضي القابلة للزراعة في غزة ونسبة قدرها ٨٥ في المائة من منطقتها البحرية يتعذر وصول الفلسطينيين إليهما كليا أو جزئيا[٤٢].

٥٢ - وسُجِّل في عام ٢٠١١ أدنى مصيد سمكي خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية. وإضافة إلى ذلك، يظل الصيادون عرضة لأشكال مختلفة من العنف في البحر، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية ضد زوارق الصيد والاحتجاز التعسفي. وفي عام ٢٠١١، سُجِّلت ٧٢ حادثة استهدفت الصيادين[٢].

التنقل في الضفة الغربية

٥٣ - بحلول نهاية عام ٢٠١١، كان هنالك نحو ٥٢٠ عائقا يعرقل حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، مما يمثل زيادة نسبتها ٤ في المائة عن الرقم المقابل في نهاية عام ٢٠١٠. وتشمل هذه العوائق نقاط التفتيش المزودة بحراسة دائمة أو جزئية (أي مزودة بحراسة لبعض

(٤٢) ''The Access Restricted Areas in the Gaza Strip: update for January-December 2011''، الصفحة ١، وهو متاح من الموقع الشبكي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ARA%20Update%202011.pdf.

الوقت)، علاوة على عوائق مادية غير مزودة بحراسة، منها متاريس، وكتل ترابية، وبوابات، وحواجز، وخنادق[٢].

٥٤ - وكثيرا ما يكون نظام القيود مرتبطا بالمستوطنات الإسرائيلية، حيث يؤمّن مناطق لتوسعها، أو يحسن الارتباط بين المستوطنات وبين إسرائيل نفسها. وظل هذا النظام يعيق وصول السكان الفلسطينيين إلى سبل كسب العيش والخدمات الأساسية. وإجمالا، يضطر ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من ٧٠ قرية أن يسلكوا طرقا التفافية أطول مرتين إلى خمس مرات من الطريق المباشر إلى أقرب مدينة إليهم، بسبب القيود على التنقل. وحتى تاريخه، لا يزال واحد أو أكثر من المداخل التاريخية للمدن الرئيسية في تسع من المحافظات العشر مغلقا. ويظل أيضا الوصول إلى طرق المرور الرئيسية التي تصل القرى بالمدن مقتصرا على نقاط مختارة[٢].

٥٥ - ومدينة الخليل القديمة معزولة عن بقية المدينة بواسطة ١٢٢ حاجزا، في حين ظل تنقل الفلسطينيين بالسيارات، وفي بعض الحالات على الأقدام، محظورا على امتداد شوارع معينة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أقرت المحكمة العليا الإسرائيلية[٤٣] القيود على التنقل المفروضة منذ أكثر من عقد، والتي تحظر على الفلسطينيين المرور عبر وسط الخليل، جاعلة ذلك المرور مقتصرا أساسا على الإسرائيليين وحدهم[٤٣].

٥٦ - وتضم منطقة غور الأردن والبحر الميت نحو ٣٠ في المائة من الضفة الغربية، ويسكنها زهاء ٦٠ ٠٠٠ فلسطيني. و ٨٧ في المائة من الأرض مسماة المنطقة جيم، التي تُخصص كلها تقريبا لاستخدام الجيش الإسرائيلي أو المستوطنات الإسرائيلية. وهنالك نسبة إضافية قدرها ٧ في المائة تُعد رسميا جزءا من المنطقة باء سُميت محمية طبيعية. وتقيد نقاط التفتيش الإسرائيلية وصول الفلسطينيين إلى المنطقة أو خروجهم منها تقييدا شديدا. وتلحق هذه القيود ضررا بالغا بالفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة، والذين يعتمدون كليةً على الخدمات المتاحة خارج غور الأردن، بما في ذلك المستشفيات ومعظم المؤسسات التعليمية. وتنطبق أيضا قيود التنقل على سيارات الإسعاف، التي لا يُسمح لها بدخول غور الأردن[٤٤].

٥٧ - وخلال عام ٢٠١١، منعت إسرائيل أكثر من ٤ ٠٠٠ فلسطيني من السفر إلى الأردن عبر معبر الكرامة الحدودي، متذرعة باعتبارات أمنية، بدون إعطاء المزيد من التفاصيل، وذلك وفقا لما يذكره المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

---

(٤٣) *The State of Human Rights in Israel and the OPT*، الصفحتان ٣٤ و ٣٥.

(٤٤) مركز بتسليم، ”Dispossession and Exploitation: Israel’s policy in the Jordan Valley and Northern Dead Sea“، أيار/مايو ٢٠١١، الصفحة ٢٩.

الوصول إلى القدس الشرقية المحتلة

٥٨ - ظل الفلسطينيون من حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية بحاجة إلى تصاريح دخول خاصة للوصول إلى القدس الشرقية المحتلة. وقد صار الدخول إلى القدس الشرقية المحتلة عملية طويلة وشاقة بفعل الاكتظاظ، إضافة إلى المراحل المتعددة للتفتيش والإجراءات الأمنية عند نقاط التفتيش الأربع المحددة لهذا الغرض. وكان للوصول المقيد إلى القدس الشرقية المحتلة تأثير سلبي بوجه خاص على الوصول إلى المستشفيات الفلسطينية الواقعة في المدينة، وكذلك على المسلمين والمسيحيين الراغبين في الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس[٢].

٥٩ - وأبلغت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن وقوع ما مجموعه ٢٨٠ حادثا متعلقا بالوصول لموظفيها في عام ٢٠١١، وشملت هذه الحوادث معلمين وأطباء وممرضين وأخصائيين اجتماعيين وعمال إغاثة، إضافة إلى موظفي المكتب الميداني. وانطوت هذه الحوادث على مطالبات بتفتيش مركبات الأمم المتحدة الداخلة إلى القدس الشرقية المحتلة، وذلك في مخالفة لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها[٤٥]، وهي اتفاقية إسرائيل طرف فيها. وعلاوة على ذلك، أُضيفت قيود إضافية على الوصول إلى المناطق المندرجة ضمن منطقة التماس لتقديم الخدمات الصحية المتنقلة، والمساعدة الغذائية، وخدمات الصحة العقلية، وأفرقة العمل الاجتماعي، بحيث صار أغلب موظفي الوكالة غير قادرين على الوصول إلى القرى الواقعة في منطقة التماس[٤٠].

الاستغلال والتعريض للخطر واستنزاف الموارد الطبيعية الفلسطينية

٦٠ - تنتهك السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، التي تنص على أنه من واجب دولة الاحتلال صون الموارد الطبيعية للبلد المحتل وتزويد المواطنين الأصليين باحتياجاتهم من هذه الموارد.

٦١ - ويحيا الفلسطينيون في ظل أزمة مائية كبيرة. ويشكل نقص المياه مشكلة خطيرة تواجه أغلب مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، لا بسبب الظروف المناخية فحسب، وإنما أيضا بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى المياه. والمياه المخصصة للفلسطينيين تعادل ٨٣ مترا مكعبا من المياه لكل فلسطيني سنويا، في مقابل ٣٣٣ مترا مكعبا لكل إسرائيلي سنويا. وبعبارة أخرى، يُخصص للفلسطيني ربع قدر المياه المخصص للإسرائيلي[٤٦].

(٤٥) القرار ٢٢ ألف (د-١).

(٤٦) معلومات قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عام ٢٠١٢.

٦٢ - ومنذ عام ١٩٦٧، حُظر على الفلسطينيين حفر آبار جديدة في الأرض المحتلة، وفُرضت حصص على استخدام الآبار القائمة. وظل الحد الأقصى للمياه المخصصة للفلسطينيين عند مستويات عام ١٩٦٧ على الرغم من النمو السكاني. وتستخدم إسرائيل ٧٣ في المائة من مياه الضفة الغربية، وتحول نسبة إضافية قدرها ١٠ في المائة إلى مستوطناتها، وتبيع النسبة المتبقية وقدرها سبعة عشر في المائة إلى الفلسطينيين(٤٦).

٦٣ - وتُعد منطقة غور الأردن أحد أغنى مصادر المياه الطبيعية في الضفة الغربية. وقد سيطرت إسرائيل على أغلب مصادر المياه في المنطقة وخصصت استخدام أغلب الموارد حصريا للمستوطنين الإسرائيليين(٤٧).

٦٤ - واستولى المستوطنون الإسرائيليون تماما على ثلاثين من ينابيع المياه في الضفة الغربية، بينما تواجه بقية الينابيع وعددها ٢٦ خطر استيلاء المستوطنين عليها بسبب ''الجولات'' والدوريات المنتظمة للمستوطنين. ويقع ما لا يقل عن ٨٤ في المائة من الينابيع المتضررة من أنشطة المستوطنين على أراض تعترف الإدارة المدنية الإسرائيلية بملكية الفلسطينيين لها ملكية فردية(٤٨).

٦٥ - ويجري جمع المياه العادمة من المستوطنات الإسرائيلية وتفريغها في الوديان الفلسطينية القريبة بدون معالجتها، مما يؤثر على نوعية المياه في الضفة الغربية. وإضافة إلى ذلك، عزل الجدار ٥٨ مصدرا من مختلف مصادر المياه داخل ''منطقة التماس''. ونتيجة لذلك، أصبحت أسر ومجتمعات زراعية كثيرة غير قادرة على البقاء وعلى الحفاظ على أراضيها. وهناك أثر سلبي آخر هو تعارض الجدار مع نظم الصرف الطبيعية. ففي أوقات هطول الأمطار بغزارة، يتسبب ذلك في حدوث فيضانات إلى جانب أضرار بيئية وزراعية كبيرة(٤٦).

٦٦ - وعلاوة على ذلك، اقتلعت إسرائيل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شجرة ودمرت ٣٦ ٠٠٠ متر من شبكات الري، لإفساح الطريق لبناء الجدار، مما يؤثر على حوالي ١٧٠ كيلومترا مربعا أو ١٠ في المائة من الأرض الزراعية الخصبة في الضفة الغربية(٤٦).

٦٧ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية حكما يتيح للدولة الإسرائيلية ومؤسسات القطاع الخاص مواصلة استخدام المحاجر في الضفة الغربية. وفي حين أن تلك الممارسات بدأت في منتصف سبعينيات القرن العشرين، فتوجد

---

(٤٧) ''Dispossession and Exploitation: Israel's policy in the Jordan Valley and Northern Dead Sea''، الصفحة ١٩.

(٤٨) ''How Dispossession Happens: The Humanitarian Impact of the Takeover of Palestinian Water Springs by Israeli Settlers''، الصفحة ٢.

حاليا ١٠ محاجر يملكها إسرائيليون في الضفة الغربية، ثمانية منها تعمل، وتنتج سنويا نحو ١٢ مليون طن من مواد المحاجر يُنقل ٩٤ في المائة منها إلى إسرائيل[٤٩].

٦٨ - وتواصل الشركات الإسرائيلية بناء وتشغيل مناطق صناعية في الأرض المحتلة، لا سيما وأن الحكومة الإسرائيلية تقدم تخفيضات ضريبية لذلك النشاط، بحيث يوجد حاليا ما يربو على ١٨ منطقة صناعية إسرائيلية و ١٦٠ منشأة صناعية إسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشيدت الحكومة الإسرائيلية ذاتها سبع مناطق صناعية على الأقل في الضفة الغربية، يقع معظمها على قمم التلال، مما يؤدي غالبا إلى تدفق المياه العادمة الصناعية إلى الأراضي الفلسطينية المجاورة. ويجري في كثير من الأحيان جمع النفايات الصناعية الصلبة الناتجة عن المصانع وإلقاؤها في مناطق قريبة من القرى الفلسطينية. ويمكن أن تسبب تلك النفايات ضررا للمحاصيل الزراعية والبساتين، إلى جانب تلويث التربة وإلحاق أضرار محتملة بالمياه الجوفية[٤٦].

٦٩ - ويذكر برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجود مخاوف من أن إسرائيل تنقل بشكل غير مشروع نفايات خطرة وسامة نتجت داخل إسرائيل إلى الضفة الغربية، مما يشكل انتهاكا لاتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها[٥٠].

٧٠ - وفي قطاع غزة، يعتمد السكان في الغالب على آبار المياه الجوفية، حيث يزيد تسرب مياه البحر المالحة إلى مياه تلك الآبار بسبب ما قامت به إسرائيل من ضخ مفرط للمياه الجوفية فيما بين عامي ١٩٦٧ و ٢٠٠٥. ونتيجة لذلك، تواجه غزة أزمة مياه حادة وتحذيرات من أن قطاع غزة لن تكون به مياه صالحة للشرب في غضون ١٥ عاما[٤٦].

٧١ - ولهذا يضطر المزارعون في قطاع غزة إلى استخدام المياه المالحة والملوثة من آبار زراعية لأغراض الري، مما يضر لاحقا بكل من الإنتاجية الزراعية وجودة المنتجات، ويحد من القدرة على تصديرها، إضافة إلى أنه يشكل مخاطر صحية بسبب ما ينجم عنه من تدهور في جودة المواد الغذائية[٤١].

الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة

الأحوال الاقتصادية

٧٢ - ما زال النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة غير مستدام، ويعكس اقتصادا يتعافى من قاعدة منخفضة، قاطرته الرئيسية في القطاع غير القائم على التبادل التجاري،

(٤٩) مذكرة بتسليم، "High Court sanctions looting: Israeli quarries in the West Bank"، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وهو متاح من الموقع الشبكي: www.btselem.org/printpdf/127713.

(٥٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٦٧٣، الرقم ٢٨٩١١.

وخاصة اقتصاد قطاع غزة. ويبرز ذلك أهمية معونات الجهات المانحة في دعم الاقتصاد الفلسطيني، بدلا من القطاع الخاص، الذي ما زال يعاني بفعل القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى الموارد الطبيعية والأسواق. وما زالت معدلات البطالة مرتفعة، وما زال الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وخاصة في قطاع غزة، مقلقين(٥١).

٧٣ - وقد نما الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة بمعدل ١٠ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١١، وكان يقف وراء هذا الأداء القوي معدل نمو مرتفع بشكل استثنائي بلغ ٢٨ في المائة في قطاع غزة، ونتيجة ذلك أساسا إلى تنشيط أعمال التشييد في أعقاب تخفيف قيود الحصار الإسرائيلي في عام ٢٠١٠ وحدوث زيادة في إمداد المواد عن طريق الأنفاق. وفي الضفة الغربية، بلغت نسبة النمو خلال الفترة نفسها ٤ في المائة فقط، مقارنة بنسبة قدرها ٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وانخفض الناتج في الضفة الغربية فعليا بنسبة قدرها ٥ في المائة تقريبا في الفترة الواقعة ما بين الربع الأخير من عام ٢٠١٠ والربع الأول من عام ٢٠١١(٥٢). وكان سبب هذا التباطؤ هو التقشف المالي المستمر وانخفاض المعونة وأزمة السيولة الناتجة عن ذلك، إلى جانب استمرار القيود الإسرائيلية خلال عام ٢٠١١.

٧٤ - وما زالت آفاق التنمية على المدى الطويل قاتمة. ولا تؤدي القيود الإسرائيلية إلى زيادة أسعار المواد الأساسية مثل الخضروات والفواكه والسكر فحسب، بل إنها ما زالت أيضا تعوق التنمية الزراعية الأوسع نطاقا، والتخطيط الاقتصادي والتخطيط المكاني على نحو أكثر عقلانية في المناطق الحضرية والإقليمية. واستمر حدوث عجز تجاري ضخم، واستمر الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي(٥٣).

٧٥ - وقد أدت الأشكال المختلفة من القيود الإسرائيلية، كما وردت في هذا التقرير، إلى جانب نقص التمويل الخارجي، وارتفاع فواتير أجور السلطة الفلسطينية ونفقاتها الأخرى، وانخفاض معدلات جباية الضرائب(٢٦)، إلى أزمة مالية لدى السلطة الفلسطينية، وإضعاف القطاع الخاص، وتسببت في تراجع الثقة لدى قطاع الأعمال(٥٤).

٧٦ - وفي حين أن النمو في قطاع غزة في عام ٢٠١٠ قد يبدو مثيرا للإعجاب، فإن أغلبه يمثل انتعاشا للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أعقاب انكماشه بنسبة تراكمية بلغت ٣٠ في

(٥١) البنك الدولي، "Sustaining Achievements in Palestinian Institution-building and Economic Growth"، تقرير الرصد، الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الصفحة ٦.

(٥٢) "Sustaining Achievements in Palestinian Institution-building and Economic Growth"، الصفحتان ٧ و ٨.

(٥٣) معلومات قدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عام ٢٠١٢.

(٥٤) "Sustaining Achievements in Palestinian Institution-building and Economic Growth"، الصفحة ٧.

المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩ نتيجة للقيود المفروضة على التجارة. وحتى بعد ارتفاعه في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، كان من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطاع غزة تحت مستوى عام ٢٠٠٥ بمقدار ٦ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١١[٥٥].

٧٧ - وأدى الحصار المستمر على قطاع غزة، على وجه الخصوص، إلى زيادة الاعتماد على ''اقتصاد الأنفاق'' غير المشروع، الذي توسع خلال عام ٢٠١١. وكانت واردات مواد البناء الأساسية ومدخلات الإنتاج الأخرى عبر الأنفاق تزيد كثيرا عن تلك التي وردت من خلال المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل، على الرغم من حدوث تسهيل نسبي لحركة البضائع من خلال هذه المعابر الأخيرة[٤٠]. ولذلك فقد أصبح اقتصاد الأنفاق هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. ودوره هائل لدرجة أن مؤسسات قطاع الأعمال المشروعة الراسخة اضطرت للتكيف معه إلى حد ما[٥٦].

٧٨ - وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن، ظلت البطالة مرتفعة بشكل مقلق، وما زالت المشاركة في قوة العمل منخفضة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبلغ معدل المشاركة في قوة العمل ٤٤,٤ في المائة. وكان معدل البطالة في الربع الأخير من عام ٢٠١١ بين المشاركين في قوة العمل يبلغ ٢١ في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة، و ٣٠,٣ في المائة في قطاع غزة، و ١٦,٦ في المائة في الضفة الغربية. ومعظم المتضررين هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ٢٠ سنة إلى ٢٤ سنة، الذين بلغت نسبة مشاركتهم في قوة العمل ٤٥,٣ في المائة، في حين بلغ معدل البطالة فيما بينهم ٣٨ في المائة، وبلغت البطالة بين اللاجئين ٢٧,٥ في المائة[٥٧]. ويعكس التباين في مؤشرات العمالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة القيود الأشد في قطاع غزة على التجارة الخارجية، وعلى توظيف العمال في إسرائيل، وكون تأثر إنتاج تلك القيود أكبر نظرا لصغر سوقه المحلية، وكون عدم اليقين الذي يواجهه القطاع الخاص نتيجة للأعمال القتالية التي تحدث على نحو أكثر تواترا وتدهور المؤسسات العامة والبنية التحتية منذ عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من المكاسب المحدودة في مجال

(٥٥) صندوق النقد الدولي، "Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza"، تقرير لخبراء الصندوق أُعد من أجل اجتماع لجنة الاتصال المخصصة، نيويورك، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الصفحة ٢١.

(٥٦) ''وضع عمال الأراضي العربية المحتلة''، الصفحة ٥.

(٥٧) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ''Labour Force Survey (تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)'' (شباط/فبراير ٢٠١٢).

العمل، واصلت الأجور الحقيقية تدهورها بحيث تراجعت القوة الشرائية لمتوسط الأجر الشهري بنحو ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١١[٤٠].

٧٩ - ويعتمد ٨٠ في المائة من السكان في غزة في الوقت الراهن على المساعدة الدولية لبلوغ حد الكفاف (انظر الوثيقة A/66/358، الفقرة ٤١). وعلى ضوء هذا الاتجاه المتمثل في انخفاض المعونة الدولية، هناك خطر يتمثل في أنه، إذا تراجع متوسط دخل الأسر في قطاع غزة بنسبة قدرها ٢٠ في المائة، ستزيد فورا نسبة الذين يعيشون في فقر من ٣٣ في المائة إلى نسبة مذهلة تبلغ ٤٩ في المائة[٥٨].

٨٠ - ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، منعت إسرائيل أي منتجات صيدلانية أو منتجات ألبان أو لحوم من الضفة الغربية من دخول القدس الشرقية، مما يقدر بأنه يسبب خسائر للاقتصاد الفلسطيني تصل قيمتها إلى ٤٨ مليون دولار سنويا. وحتى عندما يُسمح بعبور البضائع إلى القدس الشرقية، فإنها تمر من خلال المعابر التجارية، حيث تخضع لعملية تسمى النقل ''المتكافئ''، مما يُزيد من تكاليف المعاملات التجارية الفلسطينية المرتفعة[٥٣].

٨١ - ووفقا لما ذكره صندوق النقد الدولي، وحتى مع حدوث تخفيف ملموس للقيود المفروضة على التنقل والوصول، إلى جانب توافر التمويل الكافي من الجهات المانحة لتمويل الإنفاق المتكرر والإنمائي، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطاع غزة بحلول عام ٢٠١٣ سيبقى أقل من مستوى عام ١٩٩٤ بنسبة قدرها ١٠ في المائة[٥٩].

الأمن الغذائي

٨٢ - بلغت مستويات انعدام الأمن الغذائي للعائلات الفلسطينية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١١ نسبة قدرها ٢٧ في المائة، وبلغت نسبة قدرها ١٨ في المائة في الضفة الغربية وبلغت نسبة قدرها ٤٤ في المائة في قطاع غزة[٤١]. وما زالت مؤشرات التغذية أيضا مثارا للقلق، وهي تشمل تزايد عدد الأطفال ناقصي الوزن من ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١١[٤٠]. وكون ٩٥ في المائة من المياه في غزة غير صالحة للاستهلاك الآدمي يؤدي أيضا إلى ارتفاع غير متناسب في عدد حالات الميتهيموغلوبينميا (''متلازمة الطفل الأزرق'') بين الأطفال الرضع في غزة (انظر الوثيقة A/66/370، الفقرتين ١٤ و ١٥).

(٥٨) البنك الدولي، "Coping with Conflict: Poverty and Inclusion in the West Bank and Gaza"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

(٥٩) "Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza"، الصفحة ٣٦.

٨٣ - وانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية تحدده بدرجة كبيرة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية الفلسطينية والحواجز المادية والاقتصادية التي تعوق الحصول على الغذاء وإنتاجه وتجارته[٦٠]. وقد حدثت مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي بشكل خاص في بعض المناطق الجغرافية، مثل المنطقة الإدارية جيم التي تسيطر عليها إسرائيل ومنطقة التماس ومخيمات اللاجئين[٤٠].

الصحة العامة

٨٤ - وفقا لما ذكرته الأونروا، نتيجة لعملية الرصاص المصبوب والحصار، يعيش ما يقرب من ثلث سكان غزة في مخيمات مكتظة ومتداعية، تتسم بقصور البنية التحتية البيئية والصحية والتجارية والاجتماعية والترويحية[٤٠].

٨٥ - وقد أثر الحصار المفروض على قطاع غزة تأثيرا سلبيا على نوعية الخدمات الطبية في قطاع غزة لعرقلة الجهود الوطنية للتخطيط الصحي، والحد من إمكانية حصول العاملين في مجال الصحة على التدريب للتطور المهني خارج غزة ودخول العاملين في مجال الصحة قطاع غزة، وتقييد إقامة وإصلاح البنية التحتية الصحية، وعرقلة إمدادات الكهرباء والوقود[٦١].

٨٦ - وفي عام ٢٠١١، تسببت انقطاعات الكهرباء التي استغرقت ما يصل إلى ١٠ ساعات يوميا في إرهاق مصادر الطاقة الاحتياطية وأثرت على المعدات الطبية، مما تسبب في توقف العلاج الطبي أو إرجائه[٦١]. ووردت تقارير تفيد بأن انقطاعات الكهرباء قد ساءت في الشهور الأولى من عام ٢٠١٢.

٨٧ - ويتسبب الحصار أيضا في تفاقم النقص المزمن في الأدوية الضرورية، التي وصل مستوى المخزون من نسبة منها تتراوح من ٣٢ في المائة إلى ٣٦ في المائة إلى الصفر طوال عام ٢٠١١، ونقص الأدوات الطبية التي تستخدم لمرة واحدة، التي كان يوجد ٢٦٠ منها فقط بينما توجد حاجة إلى ٩٠٠ قطعة منها[٦٢]. وعلى سبيل المثال، يمكن لمريض السرطان في غزة أن يتوقع أن لا يجد سوى نصف الأدوية اللازمة للعلاج الكيماوي الفعال[٦٣].

---

(٦٠) برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "Socioeconomic and Food Security Survey: West Bank and Gaza Strip, Occupied Palestinian Territory" (شباط/فبراير ٢٠١١).

(٦١) معلومات قدمتها منظمة الصحة العالمية، عام ٢٠١٢.

(٦٢) أطباء بلا حدود، النشرة الصحفية المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وهي متاحة من الموقع الشبكي: www.msf-me.org/en/news/news-media/news-press-releases/gaza-chronic-shortages-of-drugs-and-medical-supplies.html.

(٦٣) لجنة الصليب الأحمر الدولية، "Israel and the occupied territories: another year without change"، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٨٨ - وهذا النقص المزمن أجبر على إحالة المرضى للعلاج خارج القطاع، رغم الصعوبات التي يلاقونها في الحصول على إذن للخروج من قطاع غزة. وفي هذا الصدد، توفي خمسة مرضى عقب إحالتهم للعلاج خارج غزة، بينما كانوا ينتظرون إما الحصول على تصاريح إسرائيلية لعبور نقطة التفتيش في إيرتز أو تحديد مواعيد لهم لتلقي العلاج في مستشفى إحالة ملائم[٦١].

٨٩ - وتشير تقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى أن نسبة قدرها ٤٥ في المائة من أسر اللاجئين الفقيرة التي لا تأمن توافر الغذاء لديها المقيمة في مخيمات اللاجئين، ونسبة قدرها ٥١ في المائة من الأسر المشابهة المقيمة في المدن، بها فرد واحد على الأقل يعاني من مرض مزمن.

٩٠ - وفي الضفة الغربية، تتسبب صعوبة الحصول على تصاريح البناء في عرقلة عمليات الصيانة والتوسع الملائمة للبنية التحتية للخدمات الصحية اللازمة من قبيل المستوصفات الأساسية. وفي المنطقة جيم، تواجه نسبة قدرها ٢٢ في المائة من القرى البالغ عددها ٢٧١ صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية، نظراً لالتواءات الطرق والحواجز المقامة عليها وتكلفة الانتقال[٦١].

٩١ - ورغم ما يقال عن حدوث تحسنات، تحول القيود المفروضة على التنقل دون قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى ستة مستشفيات فلسطينية تديرها منظمات غير حكومية في القدس الشرقية، تمثل المصدر الرئيسي لتوفير الرعاية الطبية المتخصصة لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن نسبة قدرها ٩٥ في المائة من جميع عمليات نقل المرضى بسيارات الإسعاف إلى القدس تُمنَع من الدخول المباشر إلى المدينة، وتُجرى بنقل المرضى من سيارة إسعاف إلى أخرى[٦١].

٩٢ - وفي الضفة الغربية، أفادت الأونروا عن حدوث زيادة ثلاثية في الطلب على خدمات الصحة العقلية خلال عام ٢٠١١، فيما يتصل بالأمراض الناجمة عن الضغط العصبي. ويمكن ربط هذه الزيادة مباشرة بشواغل الحماية المتصلة بالاحتلال، ومن بينها أعمال العنف، والجدار العازل، والتشريد القسري، وما ينجم عن ذلك من محنة اجتماعية واقتصادية[٤٠].

٩٣ - وما زال سكان غزة يعيشون تحت ضغط كبير من الصدمات النفسية. وتعاني نسبة من الحوامل قدرها ٥٤ في المائة من الاكتئاب، وتعاني نسبة منهن قدرها ٣٣ في المائة من فقر الدم (انظر الوثيقة A/66/370، الفقرتين ١٤ و ١٥). وكان الأطفال يشكِّلون ما يقرب من ربع المرضى الذين تلقُّوا المساعدة من خلال خدمات الصحة العقلية المجتمعية التي تقدمها الأونروا في غزة في عام ٢٠١١، وكانوا يعانون من مشاكل من بينها التبول اللاإرادي، وهو

أحد الأعراض الشائعة لحالات الاضطراب النفسي. وكانت أعراض الاكتئاب والقلق والخوف والغضب من الأسباب الشائعة أيضا لطلب العلاج[٤٠].

التعليم

٩٤ - يضطر الأطفال في المنطقة جيم بالضفة الغربية إلى تخطي عراقيل يومية وهم في طريقهم إلى المدرسة، من قبيل قيود التنقل وما يواجهونه من تحرُّش وأعمال عنف من جانب المستوطنين والعسكريين[٦٤]. ووفقاً لدراسة استقصائية أُجريت مؤخراً، أفادت ٢٦ قرية من أصل ١٠١ قرية فلسطينية في الضفة الغربية شملتها الدراسة، بأن تلاميذ المدارس والشباب والمعلمين يعانون من التحرش و/أو العنف من جانب أفراد الجيش الإسرائيلي أو قوات الأمن الإسرائيلية وهم في طريقهم إلى المدرسة أو عودتهم منها، في حين أفادت ٢٨ قرية بتعرضها لأعمال عنف من جانب المستوطنين على نفس المنوال[٦٥].

٩٥ - ونظراً للصعوبة البالغة التي يواجهها الفلسطينيون في المنطقة جيم للحصول على تصاريح بناء، لا تستوفي مدارس كثيرة المعايير الأساسية للسلامة والنظافة الصحية، إلى جانب كونها مهددة بالهدم أو بصدور أوامر بإيقاف العمل فيها[٦٤].

٩٦ - وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أُبلغ عن حدوث ٣٢ اعتداء من مستوطنين وقوات الأمن الإسرائيلية على مدارس فلسطينية، منها ٢١ هجمة في الضفة الغربية و ١١ اعتداء في غزة[٦٦]. وتقع ١٣ مدرسة تخدم ٤٩٧ ٤ تلميذا من البنات والبنين في المناطق المقيّدة الدخول[٦٥].

٩٧ - وأفادت السلطة الفلسطينية أيضاً بأن السلطات الإسرائيلية أصدرت توجيهات تَقْصُر مصدر الحصول على الكتب المدرسية للمدارس العامة في القدس الشرقية المحتلة قصراً حصرياً على مجلس بلدية القدس الإسرائيلية، بما يحظر على المدارس الحصول على أي كتب من مصادر فلسطينية[١٩].

(٦٤) معلومات سجّلتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهي متاحة من الموقع الشبكي: .w.unicef.org/infobycountry/media_59706.html

(٦٥) صندوق إنقاذ الطفولة، صحيفة وقائع، ''Children's Right to Education in Armed Conflict'' (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).

(٦٦) اليونيسيف، نشرة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة (Children Affected by Armed Conflict bulletin) لشهري أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٩٨ - وتحتاج الأونروا إلى بناء ١٠٠ مدرسة على مدى فترة ثلاث سنوات لتلبية احتياجات جميع الأطفال اللاجئين المؤهلين للالتحاق بالدراسة في جميع أنحاء قطاع غزة. وفي الوقت الراهن، نظراً لقلة التمويل المزمنة وعدم القدرة على بناء مدارس جديدة في ظل القيود الإسرائيلية المفروضة، تعمل نسبة من مدارس الأونروا في غزة تزيد على ٩٤ في المائة بنظام الفترتين. وفي بعض الأحيان، استخدِمَت حاويات شحن كغرف للدراسة[٤٠].

٩٩ - وفي القدس الشرقية المحتلة، يلزم توفير ١ ٠٠٠ غرفة إضافية للدراسة لاستيعاب الأطفال الفلسطينيين في المدارس، في حين أن الكثير من المنشآت القائمة إما أنه دون المعايير المطلوبة أو حالته غير ملائمة[٢٧]. وفي الضفة الغربية، يضطر ما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ تلميذ إلى الدراسة في خيام أو مقطورات سكنية أو أكواخ صفيح[٦٤].

ثالثا - الجولان السوري المحتل

١٠٠ -ما زال قائماً احتلال إسرائيل للجولان السوري الذي حدث في عام ١٩٦٧ وكذلك ضمها المزعوم له بموجب القانون الخاص بمرتفعات الجولان الصادر عام ١٩٨١. وقد أعلن مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ (١٩٨١) أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل.

١٠١ - وفي عام ٢٠١١ واصلت إسرائيل توسعها الاستيطاني، في حين ظل السكان السوريون العرب يعانون من التمييز وتقييد الدخول والخروج، بما في ذلك مصادرة الموارد لقَصْر استخدامها على المستوطنين في الجولان السوري المحتل. ويعيش حوالي ١٩ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في ٣٣ مستوطنة في الجولان السوري المحتل (انظر الوثيقة A/66/364، الفقرة ٣٤).

١٠٢ - وما زالت مصادرة أراضي المواطنين السوريين مستمرة بذرائع عسكرية وأمنية. ولا تمنح السلطات الإسرائيلية تصاريح لإجراء توسعات في القرى السورية في الجولان السوري المحتل. ومن ثم يواصل السكان السوريون البناء بدون تصاريح إسرائيلية. ورغم عدم تنفيذ الأوامر القائمة التي تقضي بهدم المباني التي أُقيمت بدون ترخيص، فقد فُرِضَت غرامات على تلك المباني[٦٧].

١٠٣ - وتقوم إسرائيل ببناء جدار بطول كيلومترين اثنين وارتفاع ثمانية أمتار، سيعزز سوراً قائماً بالفعل ويعزل أيضاً ''وادي الصراخ'' (انظر الوثيقة A/66/370، الفقرة ٥٩).

(٦٧) ''وضع عمال الأراضي العربية المحتلة''، الصفحة ٣١.

١٠٤ - وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١١، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي طلقات تحذيرية أعقبها بنيران مباشرة على مئات المتظاهرين الذين تجمهروا بمناسبة الذكرى السنوية للنكبة، لدى محاولتهم عبور خط وقف إطلاق النار إلى الجولان السوري المحتل (انظر الوثيقة S/2011/359). وأسفر ذلك عن وقوع ٤٤ إصابة في صفوف المدنيين، من بينهم أربعة قتلى.

١٠٥ - ولا يُسمَح للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل باستغلال مياه البحيرات المتوافرة، أو حفر آبار ارتوازية، أو بناء خزانات للمياه لجمع مياه الأمطار والجليد الذائب[٦٨]. ومن ثم، فهم يُرغَمون على دفع أسعار مرتفعة للحصول على مياه مستخرجة من أرض سورية محتلة. وأفيد بأن المستوطنين الإسرائيليين يدفعون أسعاراً أقل ويحصلون على المياه بكميات أكبر بكثير (انظر الوثيقة A/66/370، الفقرة ٥٨).

١٠٦ - وعلاوة على ذلك، قد يخضع المزارعون السوريون لنظام الحصص، مما يسفر عن قطع إمدادات المياه عنهم قبل أوانها، بحيث يحول ذلك دون استخدامهم لكمية المياه المخصصة لهم بالكامل. ونظام الحصص المذكور لا يُطبَّق على المستوطنين. وإضافة إلى ذلك، فإن الضرائب المرتفعة المفروضة على المنتجات الزراعية تخفض ما يحققه المنتجون من أرباح، خاصةً فيما يتعلق بالتفاح الذي يمثل محصولهم الرئيسي[٦٧].

١٠٧ - وما زالت فرص العمل المتاحة قليلة، وبخاصة لخريجي الجامعات السورية وغيرهم من الشباب الباحثين عن وظائف مهنية. وعمليا، هم يُحرَمون من الحصول على عمل لائق يتماشى مع مؤهلاتهم الأكاديمية والمهنية. وفي كثير من الأحيان، يُحرَم العمال السوريون العاملون لدى إسرائيليين من التمتع بمزايا التأمينات الاجتماعية. فهم لا يقبلون اكتساب الجنسية الإسرائيلية، ولا يرغبون في الانضمام إلى نقابات العمال الإسرائيلية. وليس بمقدورهم تشكيل نقابات خاصة بهم. ويتعرض الشباب بوجه خاص لضغوط تدفعهم إلى مغادرة المنطقة، بما يؤثر بالتالي على التوازن الديمغرافي غير المستقر بالفعل[٦٩].

١٠٨ - وفي الوقت نفسه، لا يزال السكان السوريون في الجولان السوري المحتل ممنوعين من زيارة أفراد أسرهم في الجمهورية العربية السورية (انظر الوثيقة A/66/364، الفقرة ٣٤). وأُبلغ عن اعتقال عدد من السكان السوريين لمحاولتهم الاتصال ببلدهم الأصلي[٦٧].

١٠٩ - وتوجد دواعي للقلق فيما يتعلق بظروف السوريين المحتجزين لدى إسرائيل وطريقة معاملتهم، وهي محدودية الزيارات العائلية، والمعاملة المهينة، ورفض السماح للسجناء بمتابعة

(٦٨) ''وضع عمال الأراضي العربية المحتلة''، الصفحتان ٣١ و ٣٢.

(٦٩) ''وضع عمال الأراضي العربية المحتلة''، الصفحة ٢١.

الدراسة. وأُفيد أيضاً بأن عشرات السوريين يظلون رهن الاحتجاز دون أن توجَّه إليهم أي تهم بصورة رسمية (انظر الوثيقة A/66/370، الفقرة ٦٠).

١١٠ - وما زالت الألغام الأرضية تشكل تهديداً خطيراً للمدنيين في الجولان السوري المحتل. وحتى الوقت الراهن، سُجِلَ ٥٣٢ حادثاً راح ضحيتها ٢٠٢ من الأشخاص[٦٧]. وقد ازدادت حدة هذا الخطر لوجود الألغام منذ أمد طويل ولتدهور حالة أجهزتها التفجيرية (انظر الوثيقة S/2011/748، الفقرة ٦).

رابعا - الاستنتاجات

١١١ - بالرغم من اتخاذ بعض التدابير الجديرة بالترحيب الرامية إلى دعم الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة، تظل للاحتلال عواقب اجتماعية واقتصادية جسيمة على السكان الفلسطينيين.

١١٢ - والانتهاكات الإسرائيلية، بما فيها أعمال العنف والمستوطنات وفرض القيود والتمييز ضد الفلسطينيين وضد السوريين في الجولان السوري المحتل، وما يترتب عليها من عواقب اجتماعية واقتصادية جسيمة، لا تخدم قضية السلام ولا تبعث على الثقة. ولا يمكن قبول استمرار الاحتلال لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا أخلاقياً، ويجب وضع نهاية له في إطار حل تفاوضي واتفاق سلام يضع نهاية للنزاع ويعالج جميع القضايا المتعلقة بالوضع النهائي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يثابر في ما يبذله من جهود لتحقيق هذه الغاية من خلال إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.